

Distr.: General
8 April 2020
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام 2020

من 31 آب/أغسطس إلى 4 أيلول/سبتمبر 2020، نيويورك

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقرير السنوي عن النتائج التي حققتها الصندوق في عام 2019

موجز

يعرض هذا التقرير النتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2019 وينتضمن تقييماً للأداء العام على مدى عامين من تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021. ويؤكد التقرير أهمية استراتيجية الصندوق وفعالية استخدامه ولايته في مجال الاستثمار من أجل: (أ) تعزيز الأسواق المالية الشاملة ونظم تمويل التنمية المحلية؛ و (ب) إتاحة التمويل من القطاعين العام والخاص لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في أقل البلدان نمواً أساساً.

عناصر لاتخاذ قرار

لعل المجلس التنفيذي يود أن يحيط علماً بالتقرير؛ ويثني على ما حققه الصندوق من تقدم في تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021؛ ويرحب بالتزامه بحلول ونهج التمويل المبتكرة لتسخير التمويل لصالح الفقراء؛ ويلاحظ أن عمل الصندوق بالغ الأهمية لدعم أقل البلدان نمواً خلال أزمة جائحة COVID-19؛ ويلتزم مجدداً بدعم الصندوق، بسبل منها ما توفير التمويل الكامل لاحتياجاته من الموارد العادية البالغة 25 مليون دولار في السنة، ومن الموارد الأخرى البالغة 75 مليون دولار من في السنة، ورسملة صندوقه الاستثماري بمبلغ 50 مليون دولار.



المحتويات

الصفحة	الفصل
3	أولا - أقل البلدان نموا وسباق التنمية المتغير
5	ثانيا - ملاحظات منتصف المدة
7	ثالثا - أداء صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وملامحه البارزة
7	ألف - ما حققه الصندوق: النتائج
18	باء - كيف حقق الصندوق ذلك: تحليل الفعالية المؤسسية
20	جيم - التزام قوي بالتقييم والتعلم
21	رابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: آفاق المستقبل
	مرفق - مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولاً - أقل البلدان نمواً وسياق التنمية المتغير

1 - في عام 2020، أطلق الأمين العام عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال تمويل التنمية المستدامة على رأس الأولويات. ومن خلال عملية إصلاح الأمم المتحدة، أصبحت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مهياً لتزويد البلدان بدعم متكامل ومنسق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوفر العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في عام 2021، فرصة فريدة لتجديد الشراكة العالمية من أجل أقل البلدان نمواً وإبراز الحاجة إلى نهج جديدة لتمويل التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً.

2 - وعلى مدى العامين الماضيين، تطور سياق التنمية بطرق ستؤثر تأثيراً كبيراً على التقدم الإنمائي لأقل البلدان نمواً في السنوات المقبلة. وقد شهد العالم تحولات حاسمة - في التكنولوجيات الرقمية وآثارها، وفي إضفاء الطابع المحلي على خطة التنمية، وفي الحاجة إلى تمويل الاستثمار المحفز - استجابت لها المنظومة الإنمائية الدولية بطرق لا تدعم أو تشمل أقل البلدان نمواً بما فيه الكفاية. وهو ما أدى إلى تفاقم الخطر الكبير المتمثل في احتمال ترك مجموعات ودول بأكملها خلف الركب على مدى السنوات العشر المقبلة.

3 - وتطرح أزمة COVID-19 الناشئة مخاطر صحية واجتماعية واقتصادية هائلة وغير متوقعة على أقل البلدان نمواً في الأجلين المتوسط والطويل.

4 - وظل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً أعلى من النمو العالمي، ولكن دون المعدل السنوي البالغ 7 في المائة الذي دعت إلى تحقيقه خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويعني عدم بلوغ المستوى المستهدف أن ما يصل إلى 35 في المائة من سكان أقل البلدان نمواً معرضون لخطر الاستمرار في العيش في فقر مدقع بحلول عام 2030. ونظراً إلى أن أقل البلدان نمواً ظلت تشهد مستويات منخفضة من حيث تعبئة الموارد المحلية واعتماداً كبيراً على التمويل الخارجي، فإن التقدم في مجال التنمية كان متفاوتاً.

5 - والعامل الرئيسي الذي يعزى إليه بطء التقدم هو الافتقار إلى تحول هيكلي في اقتصادات أقل البلدان نمواً؛ وإن الاستثمار في تنمية القدرات الإنتاجية - بما في ذلك مباشرة الأعمال الحرة والبنية التحتية والطاقة والعلم والتكنولوجيا والرقمنة - غير كافٍ، مما يعيق محاولات إحداث تحول. وتتمثل العقبة الرئيسية في استمرار التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً في تعبئة رأس المال التجاري للقيام باستثمارات تحفز نموها الاقتصادي. ويشير تقرير صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لعام 2019، "التمويل المختلط في أقل البلدان نمواً"⁽¹⁾، إلى أن أقل البلدان نمواً لم تحصل إلا على 6 في المائة فقط من رأس المال الخاص الذي تمت تعبئته لصالح جميع البلدان النامية من خلال نهج التمويل المختلط في الفترة ما بين عامي 2012 و 2018.

6 - والبلدان التي هي على وشك الخروج من فئة أقل البلدان نمواً تواجه خطر استيفاء العتبة المحددة للانتقال إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل دون أن تكون قد أجرت تحولات في اقتصاداتها ومجتمعاتها لوضعها

OECD/UNCDF (2019), *Blended Finance in the Least Developed Countries 2019*, OECD Publishing, Paris, (1)

<https://www.uncdf.org/article/4661/blended-finance-in-the-ldcs-2019>

على مسار النمو الشامل والمستدام. وإن أقل البلدان نمواً السبالغ عددها 47 بلداً، سواء كانت أو لم تكن على وشك الخروج من تلك الفئة، هي جميعها الأكثر تضرراً من الاتجاهات العالمية التي تعوق تحقيق خطة 2030.

7 - وتشمل هذه التحديات تغير المناخ وما يرتبط به من آثار، وهجرة العمالة الماهرة وفقدانها، والتوسع الحضري ونقص الاستثمار الرأسمالي لإقامة مدن صالحة للعيش. وتمثل ظاهرة تزايد عدم المساواة العامة السمة المشتركة بين هذه التحديات.

8 - أما السمة الرئيسية لعدم المساواة فهي ذات طابع إقليمي، وتتميز بالاختلافات بين العواصم والمدن الثانوية والمناطق الريفية وبين مختلف قطاعات الاقتصاد. وإن سياسات التنمية المحلية لا تقلل من أوجه عدم المساواة هذه فحسب، بل إن التنمية الاقتصادية المحلية وتحقيق اللامركزية المالية والتمويل دون الوطني هي العوامل الرئيسية التي تدفع عجلة التنمية في أقل البلدان نمواً وتتيح خروجها من تلك الفئة. فعلى سبيل المثال، لا تزال أقل البلدان نمواً شديدة التأثر بتغير المناخ لأن نموها الاقتصادي يعتمد على قطاعات معرضة للتأثر بتغير المناخ. ومع تسارع خطى تغير المناخ، ثمة اعتراف متزايد بأن دور الحكومات المحلية أساسي للتكيف وتحقيق المرونة المحلية. ومع ذلك، نادراً ما تكون الحكومات المحلية والبلديات في أقل البلدان نمواً قادرة على الاستفادة من أسواق رأس المال أو صناديق التمويل الجماعي العالمية للأنشطة المتعلقة بالمناخ. وإن أحجام الاستثمار الحالية غير كافية لتمكين العديد من المدن الأفريقية من زيادة إنتاجيتها لتصبح محركات للنمو الشامل والحد من الفقر.

9 - وتؤثر ثورة التمويل الرقمي تأثيراً كبيراً على الاقتصاد العالمي وتحدث تحولا في مجتمعات أقل البلدان نمواً. وقد تجاوز عدد حسابات الأموال المتنقلة المسجلة على الصعيد العالمي بليون حساب في عام 2019، مع وجود 469 مليون حساب من هذا القبيل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وسُجل ما مجموعه 23,8 بليون معاملة بقيمة إجمالية بلغت 456,3 بليون دولار في عام 2019، بزيادة نسبتها 35 في المائة مقارنة بعام 2018. وعلى الرغم مما تمثله الحسابات الخاملة والفجوات بين الجنسين من تحديات، فإن هذه الثورة الرقمية تغير الطريقة التي يعتمد بها الفقراء في الادخار وتلقي المدفوعات الاجتماعية والتحويلات المالية، والطريقة التي يمكن أن تحصل بها المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل. كما يؤدي تطبيق الابتكار الرقمي في مجالات الزراعة والطاقة والصحة والتعليم ومباشرة الأعمال الحرة إلى تغيير طريقة حصول الناس على الخدمات الأساسية وتحسين سبل عيشهم. وقد بدأت تظهر اقتصادات رقمية يمكنها أن تدفع عجلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10 - وإن رأس المال الاستثماري بالغ الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، سواء بالنسبة لمشاريع القطاع العام أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تولد الغالبية العظمى من فرص العمل. ومع ذلك، ثمة عقبات عديدة تعيق حصول أقل البلدان نمواً على رأس المال الاستثماري من المصادر المحلية والدولية، سواء كانت تجارية أو تساهلية: شدة المخاطر السياسية والتشغيلية والسياساتية ومخاطر العملات؛ والافتقار إلى المعرفة والسياق المحليين؛ وصغر حجم الصفقات؛ ونقص المشاريع الجاهزة للاستثمار. وتشير هذه العقبات إلى وجود فجوة في النظام المالي الدولي تمنع رأس المال الاستثماري، حتى رأس المال الميسر المخصص لمساعدة البلدان الفقيرة، من الوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحكومات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليه.

- 11 - وتعاني أقل البلدان نمواً، بسبب ضعف نظمها الصحية واقتصاداتها الهشة، من الآثار الوخيمة وغير المسبوقة لأزمة COVID-19. ومن المحتمل أن تشكل الجائحة مخاطر جسيمة على عدد كبير من السكان من ذوي الدخل المنخفض والعمال غير النظاميين والفئات الضعيفة الأخرى، فضلاً عن الآلاف من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسوف تشتد الحاجة إلى الدعم الدولي لمساعدة أقل البلدان نمواً على الاستعداد لمواجهة آثار الأزمة والتصدي لها والتعافي منها في السنوات المقبلة.
- 12 - ويعمل الصندوق على مساعدة أقل البلدان نمواً في التعامل مع هذه التغيرات العالمية. وينصب تركيزه على تنمية أسواق التكنولوجيات الجديدة التي تصل إلى الفقراء، وإنشاء نظم شبكية لدعم أصحاب المشاريع الاجتماعية، وإحداث تغيير يفضي إلى التحول في الحكومات والقطاع الخاص من أجل بناء اقتصادات مستقرة ودينامية ومرنة.
- 13 - ولا يتعلق هذا النهج بالمعاملات، بل بتغيير طريقة عمل نظم السوق وكيفية تخصيص التمويل في البلدان الفقيرة. ويركز الصندوق على تجربة حلول جديدة ذات قيمة إيضاحية تهدف إلى تغيير النظم المالية والاقتصادية بأكملها. ويمكن للوكالة، بفضل أدائها وخبراتها، أن تعد بتحقيق فوائد عامة في الاقتصادات المحلية تدفع التمويل بطرق أكثر دينامية لصالح الفقراء والفئات المستبعدة من السكان. فلا توجد في النظام الدولي جهات فاعلة أخرى تقوم بذلك.

ثانياً - ملاحظات منتصف المدة

- 14 - وضع الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021 خطة للصندوق من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً في الحصول على التمويل من القطاعين العام والخاص لتحقيق تنميتها عن طريق توسيع الشمول المالي، وإتاحة التمويل المبتكر من أجل التنمية المحلية، وتوسيع نطاق تنفيذ الأدوات الرأسمالية. ويسهم الصندوق أساساً في الهدفين 1 و 17 من أهداف التنمية المستدامة، مع تحقيق أثر فيما يتعلق بالأهداف 5 و 7 و 8 و 9 و 10 و 11 و 13. ولا يزال التمكين الاقتصادي للمرأة أحد الأهداف الطموحة المحددة على نطاق جميع أعمال الصندوق. ويدل استعراض النتائج التي حققها الصندوق في تنفيذ هذه الأهداف خلال العامين الماضيين على إحراز تقدم هام، ويسلط الضوء على عدد من الملاحظات حول الطريقة التي يمكن بها للصندوق تعديل ما يعرض توفيره من أجل مساعدة أقل البلدان نمواً في التعامل مع سياق التنمية المتغير في السنوات المقبلة.
- 15 - وإن الصندوق، من حيث ولايته وخبراته في مجال الاستثمار، يتسم بطابع فريد في منظومة الأمم المتحدة ويسد فجوة في الهيكل الدولي لتمويل التنمية، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ويوفر إصلاح الأمم المتحدة سبلاً جديدة للتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وعلى نطاق طائفة أهداف التنمية المستدامة، للاستفادة من خبرة الصندوق في تحقيق المرونة في الاقتصادات المحلية، وإدراج الحلول الرقمية في صميم التمويل من أجل أقل البلدان نمواً، وإثبات جدوى الاستثمار في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الأكثر احتياجاً والتي تسعى إلى الحصول على قروض صغيرة.
- 16 - وتسهم الثورة الرقمية في إحداث تحول جذري في النهج التقليدية للشمول المالي. وقد أطلق الصندوق استراتيجية "عدم تخلف أحد عن الركب في العصر الرقمي" وهو يوفر الدعم لصانعي السياسات والحكومات المركزية والمحلية والقطاع الخاص في إنشاء نظم شبكية قوية ومرنة تتيح تطبيق حلول الاقتصاد الرقمي على نطاق واسع.

17 - ويسخر الصندوق ما لديه من خبرات في مجال تمويل التنمية المحلية من أجل دعم أقل البلدان نمواً في إدماج مجالات "الميل الأخير" في اقتصاداتها، وتسريع تكيفها مع تغير المناخ، وإتاحة التمويل من أجل التغلب على تحديات التوسع الحضري التي تواجهها، وإدراك دور الحكومات المحلية باعتبارها جهات شريكة وعناصر فاعلة رئيسية في تحقيق أهدافها الإنمائية. وقد شمل ذلك العمل مع جهات شريكة مثل منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، وتطوير آليات عالمية لتمويل الحكومات المحلية مثل المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي والصندوق الدولي للاستثمار البلدي ومرفق المساعدة التقنية التابع له. وخلال النصف الثاني من فترة الإطار الاستراتيجي، سيعزز الصندوق عمله مع الحكومات المحلية في هذه المجالات.

18 - وفي عام 2017، أنشأ الصندوق برنامج الاستثماري لأقل البلدان نمواً من أجل زيادة الجهود المبذولة لتحشد الاستثمارات في الاقتصادات المحلية من خلال استخدام القروض والضمانات الحافزة التي تخفف من المخاطر على المستثمرين من القطاعين العام والخاص. وزاد الصندوق ما يوفره من رأس المال للفئة "الوسطى المفقودة" من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي المؤسسات الناشئة أو المؤسسات التي تمر في مراحل النمو والتي تعتبر أكبر من أن تحصل على التمويل البالغ الصغر وأصغر من أن تتعامل مع المصارف ومؤسسات تمويل التنمية. وفي هذا السياق، يعتمد الصندوق نهج تمويل مختلط، باستخدام التمويل الميسر لتحفيز الاستثمارات التجارية. ويعد الصندوق من المؤسسات الإنمائية القليلة التي توفر التمويل لهذه الفئة الهامة من المؤسسات الموجودة في أقل البلدان نمواً. وسينصب التركيز الرئيسي في العامين المقبلين على رسملة صندوقه الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً بمبلغ 50 مليون دولار، على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي. وتحقيقاً لذلك، سيتم توسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية مع الحكومات المانحة، وجهات توفير رأس المال بشروط ميسرة، ومؤسسات تمويل التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة.

19 - وقام الصندوق بدور رئيسي في إذكاء الوعي العالمي بشأن التمويل المختلط في أقل البلدان نمواً. وبالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المنظمات، أصدر تقارير حافزة عن هذا الموضوع في عامي 2018 و 2019 ركزت الاهتمام الدولي على دور وتحديات تسخير التمويل المختلط لصالح أقل البلدان نمواً. ويواصل الصندوق توليد موارد معرفية هامة في مجال المدفوعات الرقمية والتمويل الرقمي، وسيركز في العامين المقبلين على بناء تحالفات أكثر تنظيماً بين القطاعين العام والخاص في مجال المعرفة والدعوة من أجل الإسهام في إثراء العمليات السياساتية العالمية والوطنية وحفز العمل على تسخير التمويل بشكل أفضل لصالح أقل البلدان نمواً.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وجائحة COVID-19

20 - يعمل الصندوق في المجالات التي قد تكون بالغة الأهمية لمساعدة أقل البلدان نمواً على التصدي للانتشار الجاري لجائحة COVID-19 والتعافي منها. وسيعمل الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء الأمم المتحدة لنشر خبراته التقنية وأدواته الاستثمارية من أجل الإسهام في الحد من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة. وقد يشمل ذلك توفير الدعم من أجل: (أ) توجيه التمويل إلى السلطات دون الوطنية لأغراض عمليات الاستجابة والتعافي المحلية؛ و (ب) تطبيق الابتكارات الرقمية في مجالات مثل المدفوعات والتجارة الإلكترونية والتعليم واقتفاء أثر مخالطي المصابين وتنسيق البيانات؛ و (ج) إيجاد حلول تمويل مبتكرة للتغلب على القيود المفروضة على رأس المال المتداول في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مما يتطلب رسملة الصندوق الاستثماري بمبلغ 50 مليون دولار وفقاً للإطار الاستراتيجي).

21 - وقد تتسبب الأزمة في بعض من حالات توقف الإنجاز في إطار برنامج الصندوق لعام 2020. وتُبدل الجهود حالياً لتقدير هذا الأثر، وتحديد كيفية إعادة تخصيص الموارد بحيث تسهم في الاستجابة، وضمان أن يكون الصندوق مستعداً للمضي قدماً حالما تتوفر من جديد قنوات الإنجاز العادية.

ثالثاً - أداء صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وملامحه البارزة

ألف - ما حققه الصندوق: النتائج

22 - من بين مؤشرات الفعالية الإنمائية الـ 24 المبلغ عنها في عام 2019، إن 23 مؤشراً تسير على المسار الصحيح أو تجاوزت أهدافها المرحلية لعام 2019. وإن مؤشراً واحداً (3-1)، يتصل بعدد العملاء المستفيدين من المنتجات المالية المدعومة من الصندوق، لم يحقق هدفه المحدد لعام 2019. وعلى الرغم من الزيادات الكبيرة في عدد العملاء المستفيدين من الخدمات الرقمية، سُجل انخفاض في عدد العملاء المستفيدين من الخدمات المالية الأخرى بسبب إغلاق برنامجين كانا قد ساهما بشكل كبير في عمليات التواصل مع العملاء. ومن ناحية أخرى، تجاوزت أربعة مؤشرات (1-1 و 2-1 و 1-2-1 و 4-2-1) الأهداف المحددة لها بما يزيد عن 150 في المائة. لذلك، يقترح الصندوق تنقيح أهداف هذه المؤشرات لعامي 2020 و 2021 (انظر التذييل 2 من المرفق). وتشمل النتائج الرفيعة المستوى لعام 2019 ما يلي:

(أ) إن عمل الصندوق في مجال تعزيز الشمول المالي الفرصة مكن 3 ملايين عميل لا يحصلون على خدمات مصرفية أو يحصلون على خدمات مصرفية غير كافية من استخدام الخدمات المالية، مما دعم تعبئة ما يقدر بنحو 237 مليون دولار من المدخرات وتسجيل معاملات دفع رقمي بقيمة 3,3 بلايين دولار؛

(ب) عمل الصندوق مع 443 حكومة محلية في 22 بلداً من أقل البلدان نمواً ودعم 363 مشروعاً من مشاريع الاستثمار المحلية. وبفضل خبرته الواسعة في مجال تحقيق اللامركزية المالية، أسهم الصندوق في اعتماد الحكومات المحلية في 19 بلداً نظم التحويلات المالية الحكومية الدولية أو في تعزيز تنفيذها لهذه النظم؛

(ج) في الفترة ما بين عامي 2018 و 2019، التزم الصندوق بمبلغ 72 مليون دولار من خلال حافظة استثماراته من أجل الحد من المخاطر التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الابتكارات من أجل تحقيق الشمول وإبراز الأثر المالي والإنمائي للاستثمار في الميل الأخير. ومن خلال استثماراته وأنشطته في مجال المساعدة التقنية، تمكن الصندوق من الحصول على دعم مالي بقيمة 73,4 مليون دولار لمشاريعه الاستثمارية وآلياته التمويلية اللامركزية من ممولين من القطاعين العام والخاص.

23 - وترد أدناه ملامح بارزة أخرى لأداء الصندوق في تنفيذ الإطار الاستراتيجي.

النتائج المحققة في إطار الناتج 1: تعزيز الأسواق المالية الشاملة ونظم تمويل التنمية المحلية التي تعود بالفائدة على الفئات الفقيرة والضعيفة من السكان

الجدول 1

التقدم المحرز حسب مؤشرات نواتج مختارة في إطار مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة

المؤشرات	معدل الإنجاز*
1-1 المنتجات المالية الجديدة أو المحسنة التي تقوم جهات تقديم الخدمات المالية المدعومة 282 في المائة من الصندوق بتجريبها أو تعزيزها	●
3-1 مجموع عدد العملاء المستفيدين من المنتجات المالية المستحدثة بدعم من الصندوق 68 في المائة	●
5-1 النسبة المئوية من البلدان المستهدفة التي تسجل تحولا في المرحلة التي بلغت من حيث 83 في المائة تنمية السوق على مستوى نظم أسواق الخدمات المالية الرقمية	●
6-1 النسبة المئوية من الحكومات المحلية التي تعزز نظم تمويل التنمية المحلية 111 في المائة	●

* يحسب معدل الإنجاز الأداء في تحقيق الأهداف مع افتراض تحمل المخاطر: ●، تحققت (< 75 في المائة)؛ ●، تحققت جزئياً (50-75 في المائة)؛ ●، غير مرضى (> 50 في المائة).

الأسواق المالية الشاملة

24 - النهوض بالتمويل الرقمي والاقتصادات الرقمية الشاملة - انتشرت الخدمات المالية الرقمية مثل الأموال المتنقلة وخدمات الوكلاء المصرفيين على نطاق واسع في العديد من أقل البلدان نمواً. وقد ساعد النهج الذي يتبعه الصندوق في تنمية الأسواق وبناء النظم الشبكية في ربط 18 مليون شخص بالنظام الشبكي المالي خلال السنوات الأخيرة. وأصبح التمويل الرقمي المسار الرئيسي المعتمد من الصندوق لدعم الشمول المالي. وفي الوقت نفسه، أدت ثورة تكنولوجيا الخدمات المالية إلى استحداث مجموعة واسعة من الخدمات المتاحة على المنصات الرقمية تتصل بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية مثل الصحة والتعليم والزراعة والطاقة وتعزيز المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبالتالي، أصبح الشمول المالي الرقمي يسهم بشكل مباشر في نشوء الاقتصادات الرقمية، والعكس صحيح.

25 - وإضافة إلى ما انطوت عليه من إمكانات هائلة لتمكين الفئات السكانية المستعبدة سابقاً، ولا سيما النساء والشباب والمهاجرين، من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات، وفرت التكنولوجيات الرقمية أيضاً سبلاً جديدة لتعبئة التمويل من أجل التنمية المستدامة من خلال طرائق مبتكرة لحشد المدخرات المحلية وإعادة توجيه الاستثمارات من أسواق رأس المال والتأثير على سلوكيات الأفراد.

26 - وفي عام 2019، أطلق الصندوق استراتيجيته الجديدة، "عدم ترك أحد خلف الركب في العصر الرقمي"، بناء على خبراته الواسعة في تعزيز القطاعات المالية الشاملة. وقد مثل نشر الخدمات المالية الرقمية قناة الصندوق الرئيسية لتوفير حلول الشمول المالي لما عدده 2,3 مليون شخص من أصل 3 ملايين شخص يستفيدون مباشرة من المنتجات والخدمات المالية المدعومة من الصندوق.

27 - ويدعم الصندوق جهات تقديم الخدمات المالية ومتعهدي شبكات الهواتف النقالة وشركات تكنولوجيا الخدمات المالية في وضع وتوسيع نطاق حلول التمويل الرقمي التي تساعد في التغلب على التحديات التي يواجهها يومياً العملاء الفقراء والضعفاء. وفي بنن، ساعد الصندوق في استحداث أول تطبيق خاص

بالخدمات الصحية يُستخدم على الأجهزة المحمولة في البلد، مما مكن المرضى من تحديد أماكن تواجد مقدمي الرعاية الصحية ودفع الرسوم الطبية بواسطة محفظة نقالة؛ وتم تسجيل 289 طبيباً في هذا التطبيق في عام 2019، مثلوا بالفعل 10 في المائة من الأطباء في بنن، وتم الحصول على 250 موعداً يومياً من خلال هذه المنصة.

28 - وتمثل تدفقات التحويلات المالية الدولية مجالاً آخر تكون فيه للتمويل الرقمي آثار واسعة النطاق على المهاجرين ذوي الدخل المنخفض وأسرههم. ففي عام 2016، أرسلت تحويلات مالية بقيمة 40 بليون دولار تقريباً إلى أقل البلدان نمواً، تلقتها أساساً الأسر المعيشية لأغراض الاستهلاك ومن أجل تعزيز السلامة المالية. وفي عام 2019، دعم الصندوق ابتكاراً يستخدم تقنية سلسلة السجلات المغلقة لربط التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون النيباليون بالمدخرات الرقمية والمنتجات الائتمانية من أجل مساعدة المهاجرين وأسرههم على توليد المزيد من الدخل. وبناء على هذه التجربة، يقوم الصندوق في عام 2020 بتوسيع نطاق هذا الابتكار، من خلال برنامج جديد لتوفير خدمات التحويلات المالية الرقمية المنخفضة التكلفة ومنتجات مالية مرتبطة بالتحويلات المالية، بحيث يستفيد منه ما لا يقل عن 900 000 مهاجر وأسرههم بحلول عام 2023.

29 - **التمويل الشامل من أجل الطاقة النظيفة** - يشجع الصندوق الابتكار المالي من أجل زيادة فرص حصول الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض في أقل البلدان نمواً على الطاقة النظيفة. ودخل الصندوق في شراكة مع 35 من جهات تقديم الخدمات المالية وخدمات الطاقة لإتاحة الاستفادة من فوائد منتجات الطاقة النظيفة إلى أكثر من 3 ملايين شخص. وزادت مبيعات جهات تقديم هذه الخدمات في عام 2019 بأكثر من ست مرات، لتصل إلى أكثر من 342 000 من منتجات الطاقة النظيفة. وقد أمكن تحقيق هذا التوسع الكبير من خلال طرق التمويل المبتكرة واكتمال نماذج الأعمال لتمويل الطاقة النظيفة. وفي إثيوبيا، دخل الصندوق في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الإثيوبي والحكومة لتفعيل خطة ضمان لشركات الطاقة المتجددة. وفي عام 2019، كفلت الخطة توفير 1,1 مليون دولار في شكل قروض إلى 12 شركة صغيرة ومتوسطة من شركات الطاقة المتجددة في إطار شراكة مع خمسة مصارف محلية. وسيستخدم هذا النموذج للحد من المخاطر لإثبات جدوى المفهوم من أجل تكراره في أسواق أخرى. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أطلق الصندوق مبادرة للحد من الاعتماد على الخشب وغيره من الوقود الأحفوري وتعزيز حلول الطهي النظيف للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الوطني لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. ومنذ آذار/مارس 2020، يتأثر هذا القطاع تأثراً شديداً بأزمة COVID-19 ويعمل الصندوق على استكشاف آليات لسد ثغرات التمويل من أجل مساعدة الجهات الفاعلة في مواصلة إيصال الطاقة إلى الأسر المعيشية في الوقت الذي يزداد فيه تعرضها للضغط بسبب الأزمة.

30 - **النساء والشباب** - لا تزال الفجوة الرقمية تمثل تحدياً رئيسياً في ضمان عدم ترك أحد خلف الركب. ويعمل الصندوق على تعزيز قدرات السكان الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية أو يحصلون على خدمات مصرفية غير كافية وعلى تشجيع استحداث خدمات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات النساء والشباب وسكان الريف. وفي بابوا غينيا الجديدة، دعم الصندوق مصرف Women's Microbank Limited (WMBL) في استخدام بطاقات الهوية البيومترية لفتح حسابات ادخار رقمية، مما سمح للعملاء الأميين والذين يفتقرون إلى الوثائق الرسمية بالاستفادة من تلك الخدمات. وسجل مرفق الادخار ما عدده

33 000 عميل جديد في عام 2019، 97 في المائة منهم من النساء. ومنح الصندوق أيضا قرضا للمصرف من أجل توفير خدمات الإقراض المشتق للمباشرات في الأعمال الحرة في القطاع غير الرسمي اللواتي كن يفتقرن سابقا إلى فرص الحصول على التمويل وإمكانية تنمية أعمالهن التجارية البالغة الصغر. ودعم الصندوق تعميم الخدمات المالية على الشباب إلى جانب توفير فرص العمل لهم في خمسة بلدان في غرب أفريقيا (السنغال، وغامبيا، وغانا، وغينيا، والنيجر). ومنذ بدء هذه المبادرة في عام 2018، ساهم الصندوق في تحقيق زيادة صافية في عدد العملاء الذين يستفيدون من خدمات الشركاء بحوالي 124 000 عميل، منهم 45 في المائة من النساء و 40 في المائة من الشباب.

31 - وفي ميانمار، عمل الصندوق على تمكين المرأة من خلال توفير التمويل في المناطق الخارجة من نزاع، وأتاح التدريب على بناء القدرات والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية في المجتمعات المحلية. ودعم شركة خدمات مالية متنقلة لديها ما يزيد عن 7 ملايين عميل في جميع أنحاء البلد في إطلاق تطبيق تدريبي في شكل ألعاب في مجال الإلمام بالأمر المالية مصمم لتعزيز الإلمام بالأمر المالية والتكنولوجيا الرقمية في صفوف النساء ذوات الدخل المنخفض، مما أتاح توسيع نطاق هذا البرنامج للإلمام بالأمر المالية ليشمل جميع أنحاء البلد. كما دخل الصندوق في شراكة مع إحدى شركات تكنولوجيا الخدمات المالية لدعم إطلاق حل تكنولوجي في إطار تقنية سلسلة السجلات المغلقة يمكن المزارعين الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية من استخدام الماشية كضمان للحصول على قروض.

32 - **تهيئة البيئات المؤاتية للتمويل الشامل** - على مستوى السياسات، دعم الصندوق الحكومات والهيئات التنظيمية لمعالجة التحديات المعقدة لإدارة التحول الرقمي بهدف إنشاء اقتصاد رقمي شامل ومستدام. وأطلق الصندوق مبادرته "النهوض بصانعي السياسات في أفريقيا" في عام 2019 لتحسين قدرات الهيئات التنظيمية المالية الأفريقية على تعزيز الابتكارات المالية، وإتاحة تنسيق نظم الدفع الإقليمية، وإزالة العوائق التي تحول دون وصول الخدمات المالية الرقمية إلى السكان الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية أو يحصلون على خدمات مصرفية غير كافية. كما أجرى الصندوق عمليات تشخيص تشاركية في 14 بلدا لدعم الحكومات في وضع خرائط طريق متكاملة للشمول المالي وتنفيذ حلول سياساتية للاستفادة من الخدمات المالية من أجل الإسهام في أهداف التنمية المستدامة.

33 - **المبادرات الاستراتيجية وشراكات الأمم المتحدة** - يعمل الصندوق كأمانة لفرقة العمل التابعة للأمين العام المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة، التي يشترك في رئاستها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي السابق لمصرف أبسا. وأنشأ الصندوق شراكات مع أعضاء فرقة العمل لتجربة حلول مبتكرة من أجل تعزيز التمويل الرقمي. وفي بنغلاديش، يقوم الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجربة مبادرة لحشد المدخرات المحلية من خلال المحافظ الرقمية بقصد إعادة استثمارها في استثمارات البنى التحتية الطويلة الأجل. وفي زيمبابوي، يدعم الصندوق شركة EcoCash ومنصة Finsec في إنشاء سوق الأوراق المالية الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق على توفير منبر مشترك للمضي قدما بالتوصيات ذات الصلة لفرقة العمل اعتبارا من منتصف عام 2020 فصاعدا.

34 - وإن تحالف "أفضل من النقد"، الذي يستضيفه الصندوق، هو شراكة عالمية تركز على تسريع خطى الانتقال من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية. وفي عام 2019، واصل التحالف توسيع عضويته لتشمل 30 حكومة وطنية و 34 منظمة دولية وثمانية مؤسسات تجارية، وواصل دعم أعضائه

لوفاء بما تتطلبه الرقمنة من التزامات. وفي بنغلادش، دخل التحالف في شراكة مع مصنعي الملابس لرقمنة 90 في المائة من مدفوعاتهم للعمال بحلول عام 2021. كما عمل مع حكومة السنغال لإطلاق منصة دفع رقمي من أجل المساعدة في توسيع نطاق تغطية التأمين الصحي الوطني ليشمل 75 في المائة من السكان.

35 - ودعم الصندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التمويل الرقمي من خلال إطلاق مختبر للابتكارات المالية في ماليزيا لربط شركات تكنولوجيا الخدمات المالية الآسيوية بجهات شريكة في منطقة المحيط الهادئ من أجل تعزيز الشمول المالي. وقد عمل تحالف "أفضل من النقد" أيضاً مع حكومتها كينيا والهند على تبادل أفضل ما لديهما من ممارسات في مجال رقمنة المدفوعات مقابل الخدمات العامة الأساسية مع بلدان أخرى من بلدان الجنوب.

36 - وإن مشروع التعاون الرئيسي بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج الشمول المالي لمنطقة المحيط الهادئ قد أتاح توفير الخدمات المالية لما مجموعه 1,18 مليون نسمة من سكان جزر المحيط الهادئ، حيث شكلت النساء نسبة 40 في المائة من العملاء الجدد. كما يدعم الصندوق رقمنة الخدمات والتمويل فيما يتعلق بكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وفي مدغشقر، يدعم الصندوق مبادرة مشتركة للأمم المتحدة في مجال بناء السلام عن طريق تشجيع استخدام التمويل الرقمي في المجتمعات المحلية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، يعد الصندوق جزءاً من مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة في منطقة كيغوما، حيث يدعم رقمنة مجموعات الادخار المحلية. وفي النيجر، يتعاون الصندوق مع برنامج الأغذية العالمي لتدريب موظفيه على التمويل الرقمي وتجريب رقمنة التحويلات النقدية. ويقيم الصندوق شراكة عالمية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يساهم في إظهارها بخبراته التقنية من أجل تعزيز حلول الشمول المالي لفائدة اللاجئين والسكان المشردين قسراً، علماً بأن التدخلات جارية حتى الآن في أوغندا وزامبيا.

نظم تمويل التنمية المحلية

37 - يعمل الصندوق باعتباره مركزاً للخبرة العالية في مجال تمويل التنمية المحلية في أقل البلدان نمواً، حيث أنه يعزز الدور التحويلي للحكومات دون الوطنية والنظم المالية اللامركزية في تمويل أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. وفي عام 2019، قام الصندوق بما مقداره 363 استثماراً محلياً في 22 بلداً من أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل لإثبات فعالية التمويل اللامركزي في التكيف مع تغير المناخ وتمكين المرأة والأمن الغذائي والصحة والتنمية الاقتصادية المحلية.

38 - **تمويل القدرة على التكيف مع تغير المناخ على المستوى المحلي** - إن التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على مواجهة تغير المناخ أساسيان لضمان سبل العيش المستدامة للمجتمعات المحلية في أقل البلدان نمواً. ويسخر الصندوق خبراته في مجالي تحقيق اللامركزية المالية وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ لنشر آلية المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي. ومنذ عام 2019، دأب الصندوق على تفعيل وتعزيز الآلية في 14 بلداً من خلال العمل مع 280 حكومة محلية تمثل أكثر من 10 ملايين شخص. وفي عام 2019، اعترفت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بهذه الآلية باعتبارها أداة توجيه تقني لتطبيق خطط التكيف الوطنية محلياً في أقل البلدان نمواً. وتقوم الحكومات المشاركة بتوسيع نطاق استخدام الأداة التي وضعها الصندوق لتوفير التمويل القائم على الأداء للقدرة على التكيف مع تغير المناخ. وفي بوتان، تقوم الحكومة بتوسيع نطاق آلية المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي ليشمل 100 حكومة

محلية بدعم من الاتحاد الأوروبي. وفي كمبوديا، ساعدت الآلية في إتاحة استثمارات محلية في مجال التكيف مع تغير المناخ لأكثر من 50 مقاطعة بدعم من حكومة السويد والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويسعى الصندوق إلى توسيع نطاق الآلية ليشمل خمسة بلدان جديدة في عام 2020: أوغندا، وبوركينا فاسو، وسان تومي وبرينسيبي، وكوت ديفوار، وليبيريا. ويسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدفه المتمثل في تفعيل المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي في 18 بلدا بحلول عام 2021.

39 - وبناء على هذه التجربة، كان للصندوق دور أساسي في دعم الكيانات الشريكة لبناء جاهزيتها للوصول المباشر إلى الصناديق الدولية للمناخ. وفي عام 2019، تمت الموافقة على شريكين للصندوق - أمانة اللجنة الوطنية للتنمية الديمقراطية دون الوطنية في كمبوديا والصندوق الوطني للبيئة والمناخ في بنن - باعتبارهما من كيانات الوصول المباشر المعتمدة لدى الصندوق الأخضر للمناخ. ويقدم الصندوق أيضا الدعم لكيانات وطنية في بوتان وجمهورية تنزانيا المتحدة ومالي للحصول على الاعتماد لدى الصندوق الأخضر للمناخ والتمويل للاستجابات المناخية المحلية.

40 - **مشاركة المرأة في التنمية المحلية** - لا تزال الحواجز الهيكلية تعيق تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة في القوة العاملة وفي صنع القرارات الاقتصادية على المستوى المحلي. وبغية التصدي لهذه الحواجز، نفذ الصندوق برنامجا مشتركا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) يعالج التحديات المحلية التي تواجهها المرأة ويتيح رأس المال المحلي للاستثمارات ذات الأثر الجنساني الإيجابي. ومنذ عام 2018، مول البرنامج 22 استثمارا من الاستثمارات المحلية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية من خلال منح وقروض بلغت قيمتها 2,9 مليون دولار في أربعة من أقل البلدان نمواً، وتمكن في الوقت نفسه من استقطاب مبلغ إضافي قدره 4 ملايين دولار من الشركاء المحليين من القطاعين العام والخاص. وتم اختيار الاستثمارات لأثرها التحويلي على التمكين الاقتصادي للمرأة من أجل توفير دعم مباشر للمؤسسات التجارية التي تملكها النساء وبناء البنى التحتية المراعية للاعتبارات الجنسانية. ومنذ عام 2019، استنفدت من البرنامج بشكل مباشر أكثر من 27 000 امرأة.

41 - وقدم البرنامج المشترك أيضا الدعم للحكومات الشريكة في وضع وتنفيذ سياسات وآليات تعطي الأولوية لعملية التخطيط والميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية على المستوى المحلي. وفي بنغلاديش، قدم الصندوق الدعم للبنك المركزي من أجل وضع سياسة مراعية للاعتبارات الجنسانية إلى جانب خطة لضمان الائتمان توفر فرص تمويل للمؤسسات الصغيرة التي تملكها النساء. كما قدم الصندوق الدعم التقني للمسؤولين الوطنيين والمحليين في بنغلاديش من أجل وضع مبادئ توجيهية صارمة وتطبيقها في عملية تخطيط وميزنة التنمية المحلية المراعية للاعتبارات الجنسانية. وفي السنغال، أطلق الصندوق مرفق تمويل جنساني مختلط يوفر استثمارات سهمية أو قروضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء وللشركات بين القطاعين العام والخاص التي تعزز تمكين المرأة.

42 - **دعم الحكومات المحلية مع أجل زيادة الإيرادات** - إن آليات التمويل المحلية الفعالة لا تمكن من تحقيق التنمية المحلية فحسب، بل تعزز الثقة بين الدولة والمجتمعات المحلية. وفي الصومال، دعم الصندوق، في إطار مبادرة مشتركة للأمم المتحدة، الحكومات المحلية لزيادة الإيرادات وتقديم الخدمات العامة وتهيئة بيئات ملائمة للاستثمار من أجل التنمية المستدامة. ونتيجة لهذا البرنامج، تسجل المقاطعات

المستهدفة في صوماليلاند وبونتلاندي بزيادة بنسبة 27 في المائة في تحصيل الإيرادات المحلية منذ عام 2017. ويوسع البرنامج نطاقه حالياً ليشمل ثماني مقاطعات جديدة ويستكشف أيضاً ابتكارات، بما في ذلك إدارة الميزانية القائمة على البيانات ودفع الضرائب بواسطة الأجهزة المحمولة.

43 - وفي أوغندا، دعم الصندوق تحقيق الاستقرار في المنطقة الشمالية من خلال تعزيز قدرات المؤسسات المحلية وتوفير الاستثمارات من أجل التنمية الشاملة والمستدامة. وأجرى الصندوق استقصاءات لتوصيفات الأصول في 18 مقاطعة، ووضع خطط لإدارة الأصول، ووفر التدريب للمسؤولين المحليين. كما أسهم الصندوق في اعتماد ابتكارات مثل آلية تحصيل الضرائب الرقمية التي يتم تجربتها في مقاطعتين. وفي عام 2019، أطلق الصندوق مرفق استثمار محلي يوفر تمويلاً متوسط الأجل للأعمال التجارية الزراعية الجاهزة للاستثمار. وتُقيّم الاستثمارات على أساس أثرها على تعزيز الأمن الغذائي الإقليمي وتمكين المرأة.

44 - وفي غينيا، شجع الصندوق، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الممارسات العادلة والشفافة والمتسمة بالمسؤولية في إدارة إتاوات التعدين من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة في المجتمعات المحلية. ودعم البرنامج بناء قدرات المسؤولين المحليين وإنشاء نظام تمويل لامركزي أسهم في إعادة تخصيص مبلغ يزيد عن 10 ملايين دولار من قطاع التعدين إلى مجالات تشمل التعليم وتمكين المرأة والأمن الغذائي. وقام الصندوق أيضاً بتفعيل آلية تمويل مختلط لتحديد الاستثمارات المحلية المقبولة مصرفياً والقادرة على استقطاب أموال إضافية من القطاع الخاص. والهدف من البرنامج توليد قيمة إضافية يمكن لوزارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص المنشأة حديثاً استخدامها للتوسع في تطبيق نماذج مماثلة على المستوى الوطني.

45 - **المبادرات الاستراتيجية وشراكات الأمم المتحدة** - دخل الصندوق في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ تسهيلات الاستثمارية القطرية بهدف تحفيز حلول مبتكرة للتمويل البديل في ثلاثة بلدان. وفي كمبوديا، يعزز المشروع المشترك الشراكات بين القطاعين العام والخاص ويوسع نطاق استخدام نماذج التمويل المختلط في مشاريع التنمية المحلية. وفي السنغال، يقوم المرفق بتجريب آليات مبتكرة لتعبئة المدخرات من الشئات والطبقة الوسطى من أجل استثمارها في مجالات استثمارية مقبولة مصرفياً لتحقيق التنمية المستدامة. وفي غينيا، يقيم المرفق شراكة مع البرنامج الجاري المشترك بين الصندوق والبرنامج الإنمائي من أجل تعبئة تمويل إضافي من قطاع التعدين لاستثماره في المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

46 - ويعمل الصندوق بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الدوليين لتعزيز التمويل المحلي لأهداف التنمية المستدامة. وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبناءً على دعمه الطويل الأمد للتمويل العام اللامركزي، تم اختيار الصندوق، إضافة إلى منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، لتنفيذ مشروع تابع للصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة في عام 2019. ويهدف المشروع إلى تعزيز الإدارة المالية العامة لدعم الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية. ودخل الصندوق أيضاً في شراكة مع مركز السويد الدولي للديمقراطية المحلية لتنفيذ برنامج تدريبي مدته 18 شهراً في مجال بناء القدرات ووضع حلول محلية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لفائدة مسؤولين محليين من خمسة بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

47 - وساهم الصندوق في إصدار تقرير عام 2019 للمرصد العالمي للشؤون المالية المحلية، وهو أكبر قاعدة بيانات في العالم بشأن التمويل الحكومي دون الوطني، بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية. ودعم الصندوق المرصد من خلال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأقل البلدان نمواً، بالتعاون مع الحكومات الشريكة، واستخدم نتائج التقرير في عمله.

النتائج في إطار الناتج 2: التمويل المتاح من القطاعين العام والخاص لصالح الفقراء

الجدول 2

التقدم المحرز حسب مؤشرات نواتج مختارة في إطار مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة

المؤشرات	معدل الإنتاج
2-2 النسبة المئوية من الحكومات المحلية المدعومة من الصندوق التي تسجل زيادة في 100 في المائة النسبة المئوية لتعبئة الموارد الخاصة بها	●
3-2 حجم الأموال غير أموال الصندوق مقيمة بدولارات الولايات المتحدة التي توجه من 113 في المائة خلال النظم المحلية اللامركزية للتمويل الخاص والعام المدعومة من الصندوق	●
4-2 حجم الاستثمارات من غير استثمارات الصندوق مقيمة بدولارات الولايات المتحدة التي 100 في المائة تُحشد باستخدام آليات التمويل الخاصة بالصندوق	●

48 - استخدام المنح الاستراتيجية من أجل إتاحة التمويل والابتكار في إطار الميل الأخير - يتيح الصندوق التمويل العام والخاص والتمويل المختلط للدلالة على إمكانات السوق والأثر الحفاز لتمويل أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. واستناداً إلى النهج الذي يتبعه في تطوير نظم السوق، حدد الصندوق سلسلة من المشاريع ذات الأثر المالي والإنمائي القوي التي يمكن الاستثمار فيها. واعترفت المؤسسة المالية الدولية بالآلية الفريدة التي يستخدمها الصندوق في استثماراته المحلية من أجل تقييم وإدارة المخاطر والعائدات المالية، فضلاً عن الأثر الإنمائي، باعتبارها أفضل ابتكارات العام من حيث ابتكارات المنتجات خلال المنتدى العالمي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2019.

49 - وأتاح الصندوق ما مجموعه 26 مليون دولار في شكل منح استراتيجية لإثبات فعالية الاستثمارات المحلية، والحد من المخاطر التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة مصرفياً، وتفعيل ابتكارات التمويل في إطار الميل الأخير. وتمكنت هذه الاستثمارات من استقطاب مبلغ إضافي قدره 21,6 مليون دولار من الممولين من القطاعين الخاص والعام.

50 - وفيما يتعلق بتمويل التنمية المحلية، استخدم الصندوق ما يقدمه من منح قائمة على الأداء لإثبات فعالية التحويلات المالية الحكومية الدولية في توفير الخدمات وبناء الهياكل الأساسية المحلية. وفي الصومال، قابلت المنح المقدمة من الصندوق والبالغه 1,3 مليون دولار مساهمات قدرها 423 000 دولار من الحكومات المحلية في ولايتي بونتلاندي وجنوب غرب الصومال، مستمدة من الزيادات المحققة في إيراداتها المولدة محلياً. ويشير نمو مساهمات الحكومات المحلية إلى جدوى تعميم آليات التمويل اللامركزية، حتى في البيئات الخارجة من نزاع. وقد قوبلت استثمارات الصندوق أيضاً بدعم عيني من الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قدم الصندوق منحة قدرها 150 000 دولار إلى جانب مبلغ قدره 40 000 دولار في شكل استثمارات مشتركة من مركز التجارة الدولية لبناء مركز تجميع زراعي لفائدة المزارعين في قرية مفوغوي في منطقة شمال غرب كينغوما. وفي المقابل، قدم مجلس القرية 20 فدائاً

من الأراضي لاستضافة المركز، وقام مجلس المقاطعة بتعبيد الطرق المؤدية إلى الموقع، وعرض القرويون المحليون خدماتهم على أساس تطوعي إسهاماً في عملية البناء.

51 - وفيما يتعلق بالشمول المالي، تُستخدم المنح القائمة على الأداء التي يقدمها الصندوق لتحفيز الابتكارات في الخدمات المالية من أجل تلبية احتياجات السكان الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية وإثبات الجدوى المالية والإيمانية لنماذج الأعمال هذه للشركاء من القطاع الخاص. وفي عام 2019، قابل المنح المقدمة من الصندوق والبالغه 9,8 ملايين دولار مبلغ قدره 8,3 ملايين دولار من مساهمات الشركاء بحصص سهمية، مما شكل في المجموع مبلغاً قدره 11,6 مليون دولار من الموارد الخارجية. وقدم الصندوق، بالشراكة مع مبادرة مشتركة للأمم المتحدة "مختبر نبض جاكرتا"، منحة قدرها 42 000 دولار إلى شركة AwanTunai، وهي شركة مبتدئة في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية توفر قروضا قصيرة الأجل من رأس المال المتداول لصغار التجار الذين يفتقرون إلى سجل ائتماني كاف. وبفضل ما قدمه الصندوق من منح ودعم تقني، تمكنت الشركة في وقت لاحق من الحصول على مبلغ إضافي قدره 4,3 ملايين دولار من رؤوس أموال المجازفة ومبلغ يزيد عن 10 ملايين دولار من رأس المال المقترض من الصناديق الاستثمارية الإقليمية. وباستخدام رأس المال الإضافي، تعمل شركة AwanTunai على تحسين نموذج أعمالها التجارية لتوسيع نطاق خدماتها في مجال التمويل والتدريب ليشمل عدداً أكبر من صغار التجار.

52 - التمويل المختلط من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهياكل الأساسية البلدية - إضافة إلى المنح، كان الصندوق، في كانون الأول/ديسمبر 2019، يدير حافظة من 15 معاملة قيمتها 2,7 مليون دولار من القروض والضمانات الميسرة التي صُرفت. وتولد هذه القروض والضمانات منفعة اجتماعية ولكن أهم أغراضها هو توليد قيمة إيضاحية لفائدة الجهات الفاعلة الأخرى الأكثر تجنباً للمخاطر في السوق. ونظراً إلى قدرته على تحمل المخاطر ورغبته في الابتكار، يتبع الصندوق نهج النظم الشبكية الذي يدعم القيمة الإيضاحية ويسعى إلى نشر النجاحات على نطاق واسع. ويتمثل الهدف النهائي في الدلالة على أن فرص الاستثمار التي تتطوي على قروض صغيرة ومخاطر عالية هي استثمارات مجدية وبالغة الأهمية إذا كان هدف المجتمع العالمي بناء اقتصادات محلية مستقرة ومرنة. ومن أجل القيام بذلك، سيلزم استحداث نموذج تنظيمي "مختلط" يوفر رؤوس الأموال الميسرة والمساعدة التقنية على حد سواء من خلال إتاحة التمويل من المنح مع ضمان "وجود فعلي وفعال في الميدان"، وهو نموذج تعتبره مؤسسات تمويل التنمية الكبرى غير قابل للتطبيق حالياً في الاقتصادات الأكثر احتياجاً.

53 - وتم القيام باستثمارات بلغ متوسط قيمتها 220 000 دولار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أظهرت إمكانية لتحقيق أثر إنمائي قوي في مجالات الأمن الغذائي والاقتصاد الأخضر والشمول المالي في أوغندا وبابوا غينيا الجديدة وجمهورية تنزانيا المتحدة وميانمار. وبحكم تصميمها، فإن الضمانات التي يوفرها الصندوق تتيح تأمين تمويل بقروض ممتازة من المصارف المحلية. فعلى سبيل المثال، قدم الصندوق ضمان قرض جزئي بقيمة 226 000 دولار إلى مصنع لتجهيز المنتجات الزراعية والدواجن في أوغندا، مما أتاح الحصول على قرض قدره 650 000 دولار من أحد صناديق الاستثمارات ذات الأثر. وإن الأثر المضاعف لقرض من الصندوق، عند جمعه مع مزيد من رأس المال التجاري، من شأنه أن يقيم الدليل بشكل أكيد على الطريقة التي يسهم بها استثمار صغير من استثمارات الصندوق في تغيير التصورات وتحريك السوق.

54 - واتخذت ست من معاملات الصندوق شكل قروض تابعة من أجل استقطاب استثمارات إضافية مباشرة من المصارف المحلية. وقدم الصندوق قرضاً بقيمة 250 000 دولار إلى شركة Aptech Africa،

التي توفر خدمة على أساس الدفع أولاً بأول لمضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية في أوغندا. وبسبب الافتقار إلى الضمان والسجل الائتماني، لم تتمكن شركة Aptech من الحصول على التمويل لأغراض النمو من المقرضين التقليديين. ومع ذلك، وبعد عام من السداد في الموعد المحدد إلى الصندوق، نجحت شركة Aptech في الحصول على تسهيل ائتماني بقيمة 800 000 دولار من مصرف تجاري محلي اشتمل على خصم الفوائد وكفالات دخول العطاء وقروض الاستيراد. وتبين هذه الحالات الدعم الحفاز الذي يولده استخدام الصندوق الاستراتيجي للقروض والضمانات الميسرة. ويتبع الصندوق أسلوب التمويل من خلال المنح لتضييق الفجوة بين المخاطر الحقيقية والمتصورة وإثبات إن المؤسسات الاجتماعية قادرة على أن تحقق العائد المالي المرغوب وأن تدعم في الوقت نفسه الفئات الفقيرة والضعيفة من السكان.

55 - وينطوي الاستثمار في إطار الميل الأخير على الإدارة المسؤولة للمخاطر المالية وكفالة استمرارية الأعمال في حالات الطوارئ. ووافق الصندوق على منح قرض بشروط ميسرة في عام 2017 لشركة أعمال تجارية زراعية تنزانية تعمل مع صغار المزارعين؛ وفي عام 2019، واجهت الشركة صعوبة في السداد بسبب تجاوزات في تكاليف البناء ومعاملات عقارية غير متوقعة. واستناداً إلى تقييم مفصل للحالة، عمل الصندوق مع الشركة لإعادة هيكلة جدول مواعيد سداد القرض بما يتماشى مع توقعاته المالية المنقحة. وتؤكد هذه الحالة أهمية التوجيهات العملية والرصد المتواتر والإدارة الصارمة للمخاطر في هذه المعاملات.

56 - وقد ولدت قروض الصندوق مبلغاً قدره 520 000 دولار من الفوائد ومدفوعات سداد أصل الدين وهو متاح لإعادة التوزيع. وإن تعزيز الاستثمار في أقل البلدان نمواً لصالح الفئة "الوسطى المفقودة" من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية الاقتصادية المحلية الأساسية، على نحو يثبت جدواه للمستثمرين المحليين والدوليين ويؤدي في النهاية إلى تعبئة أكثر استدامة للتمويل الإضافي من القطاعين العام والخاص، من شأنه أن يحدث تغييراً جذرياً في القواعد المعتمدة في هذا المجال.

57 - ويعتزم الصندوق توسيع حافظته من القروض والضمانات لتشمل مناطق جغرافية جديدة في عام 2020، وهو يستعد لإيفاد أربعة موظفين جدد من موظفي شؤون الاستثمارات إلى إثيوبيا وبنن ورواندا والسنغال، من أجل التواصل على نطاق وكالات منظومة الأمم المتحدة لتحديد مجموعة الاستثمارات وتنظيمها وإدارتها لأغراض ميزانيته العمومية. وسيطلب تحقيق هذا الهدف الطموح تحقيقاً تاماً على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي سياق أهداف التنمية المستدامة رسمة الصندوق بمبلغ 50 مليون دولار في الميزانية العمومية على النحو المتوخى في الإطار الاستراتيجي.

58 - وبالإضافة إلى استثماراته المباشرة، يواصل الصندوق استكشاف نماذج تمويل جديدة لاستقطاب موارد إضافية، لا سيما من خلال اللجوء إلى نموذج لخلط الأموال العامة والخاصة. ولا يوجد حالياً سوى عدد قليل جداً من صناديق الاستثمارات ذات الأثر التي تركز أساساً على الاستثمار في أقل البلدان نمواً، بل وعدد أقل من الصناديق المصممة لتلبية الاحتياجات الرأسمالية للفئة "الوسطى المفقودة" من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبلديات والمدن الثانوية. ويقوم الصندوق بوضع حلول مبتكرة للتمويل المختلط من أجل سد هذه الفجوات.

59 - وفي عام 2019، عمل الصندوق على التحضير لإطلاق أداة استثمار مختلط تديرها جهة ثالثة، صندوق BUILD Fund، وهو صندوق مصمم لإتاحة رأس المال للفئة "الوسطى المفقودة" من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وهذه المبادرة هي عبارة عن شراكة مع شركة Bamboo

Capital Partners، وهي من شركات الاستثمارات ذات الأثر مقرها في جنيف. وفي سياق التحضير للإطلاق، أجرى الصندوق فرزا مسبقا لما عده 42 مؤسسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نمواً التي يمكنها تحقيق أثر إئمائي قوي وتحتاج إلى رأس المال لأغراض النمو وتواجه صعوبة في الحصول على التمويل من المصادر التجارية. وأحرز الصندوق تقدماً في زيادة وعي المانحين بألية التمويل المختلط التي تنطوي على شريحة خسائر أولى كبيرة من أجل تحفيز المستثمرين التجاريين. كما يعمل الصندوق على إطلاق مرفق للمساعدة التقنية من أجل تقديم الدعم، في مرحلتي ما قبل الاستثمار وما بعده، لسلسلة المؤسسات التي يمكن الاستثمار فيها.

60 - وبالإضافة إلى ذلك، أحرز الصندوق تقدماً في إطلاق الصندوق الدولي للاستثمار البلدي، وهو صندوق تمويل مختلط يستهدف مشاريع البنية التحتية الحضرية والبلدية في بلدان الجنوب. وفي عام 2019، وقع الصندوق اتفاق مع شركة Meridiam، وهي شركة استثمار عالمية متخصصة في مجال المشاريع العامة طويلة الأجل للبنية التحتية. ودخل الصندوق أيضاً في شراكة مع منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية والصندوق العالمي لتنمية المدن من أجل دعم البلديات في تحديد المشاريع ذات الأثر الإئمائي القوي التي يمكن الاستثمار فيها وتوفير السياسات والخدمات التنظيمية لتمكين الحكومات دون الوطنية من الوصول إلى رأس المال الخاص.

61 - علاوة على ذلك، أطلق الصندوق مشروعاً جديداً لإدماج الابتكارات في تمويل الهياكل الأساسية للمياه العابرة للحدود والمتعددة القطاعات من أجل تسخير إمكانات المياه في تعزيز التعاون والسلام في بلدان الجنوب. ولقي هذا النهج قبولا من دول حوض نهر غامبيا في عام 2019، حيث سيتم تجريب ألية التمويل المبتكرة بالشراكة مع منظمة تنمية حوض نهر غامبيا خلال العامين المقبلين.

62 - **الشراكات مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإئمائي** - استناداً إلى أدواته الاستثمارية وخبراته في مجال الاستثمار، وأصل الصندوق توسيع نطاق شراكته مع برنامج الأمم المتحدة الإئمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإئمائية الأوسع نطاقاً من أجل وضع حلول مبتكرة مشتركة لتمويل أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2019، دخل برنامج الأمم المتحدة الإئمائي في شراكة مع الصندوق من أجل الاستفادة من الدراية الاستثمارية وأداة الضمانات الخاصة بالصندوق لتمويل مشروع محطة للطاقة الشمسية قدرتها 10,5 ميغاواط في غامبيا. أما الجزء الأكبر من التمويل الذي أتاحة مرفق إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، وهو صندوق دولي يدعم خطط التحول الوطنية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فكان توفيره رهنا بمشاركة ممولين تجاريين في الاستثمار. وانضم برنامج الأمم المتحدة الإئمائي إلى الصندوق لتقديم ضمان بقيمة 10 ملايين دولار للحد من مخاطر الاستثمار في المشروع وإتاحة حصوله على الاستثمارات التجارية. وتعاون الصندوق مع البرنامج الإئمائي في إطار 26 مبادرة مشتركة في الفترة 2018-2019.

63 - وفي عام 2019، دعم الصندوق إنشاء ألية UNITLIFE، وهي أداة تمويل مبتكرة تهدف إلى تمويل التدخلات التي تعالج سوء التغذية المزمن في مرحلة الطفولة في العالم؛ وتعمل انطلاقاً من Station F الموجودة في باريس والتي تعتبر أكبر حاضنة للشركات المبتدئة في العالم. وبالتعاون الوثيق مع الشركاء من الحكومات والمؤسسات، إلى جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، يعمل الصندوق كأمانة لألية UNITLIFE، حيث أنه يساهم بخبرته التقنية في تسخير الابتكار من أجل خيارات وشراكات التمويل الخاص القائم على التكنولوجيا للمساعدة في توفير رأس المال للمبادرة.

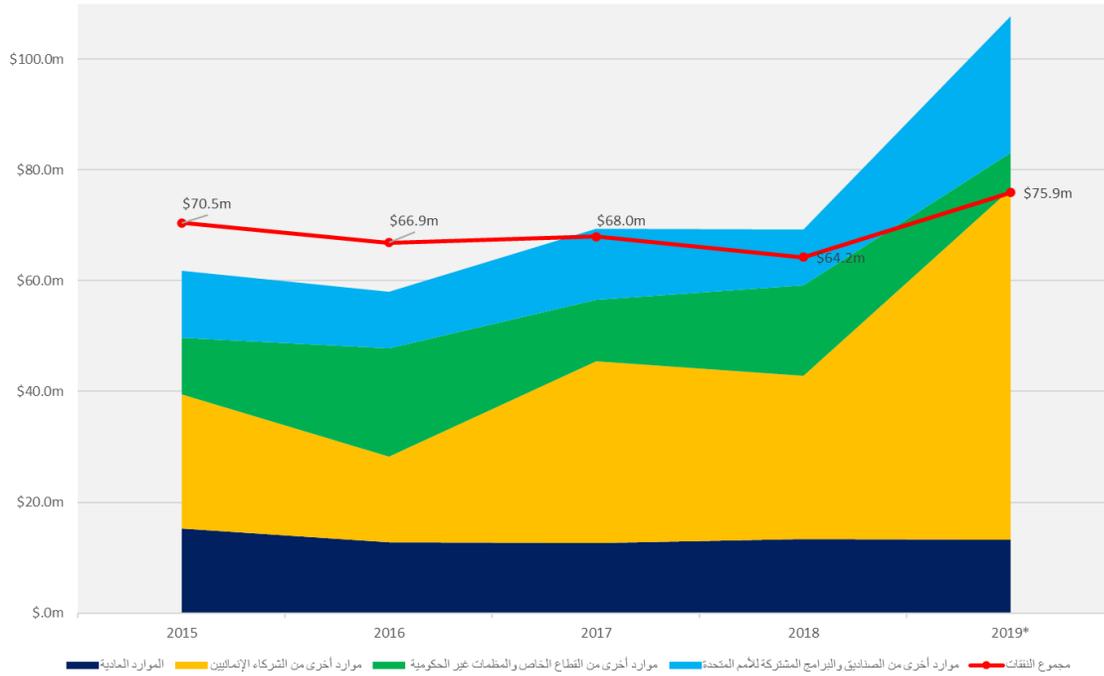
باء - كيف حقق الصندوق ذلك: تحليل الفعالية المؤسسية

64 - من بين مؤشرات الفعالية المؤسسية الـ 27، إن 24 مؤشرًا تشير على الطريق الصحيح أو تجاوزت الأهداف المحددة لعام 2019. وبينما تجاوز الصندوق الهدف المؤقت المتعلق بتعبئة الموارد من الشركاء الإنمائيين، فإنه ظل عاجزًا عن تحقيق السيناريو المثالي للموارد المتوخى في الإطار الاستراتيجي، والذي قد يمكنه من العمل بشكل مجد في 40 من أقل البلدان نمواً. كما أن الصندوق لم يحقق الأهداف المتعلقة بتعبئة الموارد العادية والموارد الأخرى من مصادر خاصة وغير حكومية. ويعزى هذا القصور جزئياً إلى الانتهاء من استخدام منحة هامة مثلت أكثر من 70 في المائة من الإيرادات التي يتلقاها الصندوق من الشركاء في القطاع الخاص. ويواصل الصندوق السعي إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الرتب العليا من الفئة الفنية. وأضاف أيضاً مؤشراً جنسانياً جديداً (العامل التمكيني IE3.9 من العوامل التمكينية للفعالية المؤسسية) من خلال تنفيذ استراتيجيته الجنسانية المنقحة في إطار المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (انظر المرفق 1، التذييل 2).

الشكل الأول

إيرادات ونفقات الصندوق للفترة 2015-2019

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)



65 - وحافظ الصندوق على مستواه من حيث الموارد العادية⁽²⁾ التي بلغت 13,3 مليون دولار في عام 2019؛ ويظل هذا المستوى أقل بكثير من الهدف السنوي المحدد بمبلغ 25 مليون دولار. وزادت تعبئة الموارد الأخرى لتصل إلى ما مجموعه 94,5 مليون دولار في عام 2019 (مثل جزء منها موارد متعددة السنوات، بما في ذلك مساهمات بقيمة 20 مليون دولار تقريبا في الصندوق الاستثماري المعني بالتمويل في إطار الميل الأخير التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية وفي برامج مختارة تم تلقيها في أواخر عام 2019 لاستخدامها في السنوات المقبلة)، بزيادة نسبتها 69 في المائة من 56 مليون دولار في عام 2018. وزادت الإيرادات من الشركاء الإنمائيين، سواء الثنائيين أو متعددي الأطراف، بنسبة 114 في المائة، من 29,6 مليون دولار في عام 2018 إلى 63,3 مليون دولار في عام 2019؛ كما زادت الإيرادات من الصناديق والبرامج المشتركة للأمم المتحدة بنسبة 143 في المائة، من 11,2 مليون دولار في عام 2018 إلى 24,6 مليون دولار في عام 2019. وفي الوقت نفسه، شهد الصندوق انخفاضا في الأموال المتاحة من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الشريكة، من 16,2 مليون دولار في عام 2018 إلى 6,6 ملايين دولار في عام 2019. وكانت الجهات المانحة الخمس الأوائل في عام 2019 الاتحاد الأوروبي وحكومة السويد وصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة وحكومة سويسرا وحكومة هولندا؛ ووفرت هذه الجهات المانحة الخمس مجتمعة 68 في المائة من إجمالي إيرادات الصندوق في عام 2019.

66 - وزادت نفقات الصندوق بنسبة 18 في المائة، من 64,2 مليون دولار في عام 2018 إلى 75,9 مليون دولار في عام 2019. وهذا يعكس زيادات في إطار تنفيذ البرامج المتعلقة بتعزيز تمويل التنمية المحلية، من 18,4 مليون دولار في عام 2018 إلى 30 مليون دولار في عام 2019. أما الزيادة المسجلة في مجموع الإيرادات والإنجاز الإجمالي، فتشير إلى مدى الاستجابة لولاية الصندوق في مجال الاستثمار وأهمية مساهمته في دفع عجلة تمويل خطة عام 2030. إلا أنه يظل متخفا عن تحقيق الأهداف الطموحة للإطار الاستراتيجي، التي تظل سارية في النصف الثاني من فترة الإطار وتتطلب توفير 25 مليون دولار سنويا في إطار الموارد العادية، و 75 مليون دولار سنويا في إطار الموارد الأخرى، ورسملة غير متكررة للصندوق الاستثماري الخاص بأقل البلدان نموا بمبلغ 50 مليون دولار. ومن شأن هذه التعبئة الكاملة أن تمكن الصندوق من أداء دوره كشريك في عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا على نحو أكثر تحفيزا واستراتيجية، والاستجابة بشكل أكثر فعالية للطلب من الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقا.

67 - وستسمح أيضاً بنشر فعال لأنشطة الصندوق بحيث تصل إلى 40 بلداً من أقل البلدان نمواً مقارنة بوجوده الحالي في 31 بلداً من أقل البلدان نمواً. وثمة طلب مستمر من الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والشركاء المانحين لتوسيع نطاق الدعم المقدم من الصندوق ليشمل بلدانا أخرى من أقل البلدان نموا، ولا سيما حالياً في ضوء أثر COVID-19، الأمر الذي سيتطلب تمويلا إضافيا. وإلى جانب أقل البلدان نموا، يواصل الصندوق العمل في عدد صغير من البلدان التي لا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نموا على أساس إمكاناتها من حيث القيمة الإيضاحية وتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب والتعلم لفائدة أقل البلدان نموا.

(2) تشمل الموارد العادية مساهمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجميع أرقام الإيرادات والنفقات لعام 2019 هي أرقام مسجلة في 1 آذار/مارس 2020، وهي قابلة للتعديل حتى نشر البيانات المالية المراجعة. وتم حساب تقديرات الإيرادات لعام 2019 باستخدام نفس المنهجية المتبعة في عام 2018 لضمان المقارنة مع السنوات السابقة ومع الأهداف المرحلية المحددة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021. لذلك، قد توجد اختلافات مع الأرقام الواردة في البيان المالي، الذي تُبَع فيه منهجية منقحة من أجل الامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

68 - وفي عام 2019، شدد الصندوق على الاتصالات الاستراتيجية، وخصوصاً على وجوده الإلكتروني، مما أدى إلى زيادة بنسبة 43 في المائة في عدد الزائرين السنويين لموقعه المؤسسي ومواقع برامجه على الإنترنت. وقام الصندوق بحملات محددة الهدف عبر وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق منصاتهِ الإلكترونية، مما أدى إلى تحقيق زيادة بنسبة 21 في المائة في عمليات التواصل عبر هذه الوسائل، من قبيل المشاركات وتسجيلات الإعجاب والتعليقات العامة، وزيادة بنسبة 46 في المائة في إجمالي عدد متابعيه.

69 - وفي عام 2019، قام الصندوق بتحديث خطته التنفيذية الجنسانية لتفعيل الأهداف في استراتيجيته الجنسانية للفترة 2018-2021. وسجل أداء الصندوق في إطار المرحلة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة زيادة وصلت إلى 88 في المائة في عام 2019، بسبب منها تنفيذ نظام المؤشرات الجنسانية. وسُجّل تقدم في مجالات التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ، وتتبع الموارد المالية، وإدارة الأداء المراعية للاعتبارات الجنسانية. ويلزم بذل جهود متواصلة لاستيفاء المتطلبات في مجالات تشمل تخصيص الموارد المالية، والتمثيل المتكافئ للمرأة (خاصة في المستويات العليا) وتقييم القدرات.

70 - وأحرز الصندوق تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات. ولا توجد توصيات بشأن مراجعة حسابات الصندوق صدرت عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة منذ فترة طويلة ولم تنفذ بعد. وتلقى الصندوق رأياً غير مشفوع بتحفظات عن بياناته المالية لعام 2019، وهو ما يمثل سبع سنوات متتالية من الآراء غير المشفوعة بتحفظات.

جيم - التزام قوي بالتقييم والتعلم

71 - واصل الصندوق إعطاء الأولوية للتقييم المستقل في العامين الأولين من فترة الإطار الاستراتيجي من خلال التكاليف بإجراء ستة تقييمات لمنتصف المدة وتقييمات نهائية لبرامجه الاستراتيجية. وفي عام 2019، شكلت نفقات الصندوق في إطار بند التقييم نسبة 1,3 في المائة من نفقاته البرنامجية، وهو ما يتجاوز نسبة 1 في المائة المستهدفة المحددة في سياسة التقييم. وشمل ذلك تقييم الأداة التشخيصية للشمول المالي والعمل السياساتي للصندوق، وتقييم أربعة برامج تستهدف تطوير نظم الأسواق المالية الشاملة. كما أجرى الصندوق تقييماً لآلية المرفق المعيشي الملائم للمناخ المحلي، التي تدعم دمج إجراءات التكيف مع تغير المناخ في نظم التخطيط والميزنة على مستوى الحكومات المحلية في أقل البلدان نمواً. وبلغت نفقات تقييم البرامج ما مجموعه 88 مليون دولار وقت إجراء التقييمات⁽³⁾.

72 - وأكدت نتائج التقييم صلة الكثير من الأعمال البرنامجية التي يضطلع بها الصندوق بأولويات الحكومات الشريكة، ووجدت أن برامج الصندوق تصل عادة إلى الجهات الأكثر احتياجاً وتحسن حياة الفقراء والمجتمعات المحلية الفقيرة.

(3) تنشر جميع تقييمات الصندوق في مركز الموارد التقييمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

<https://erc.undp.org/evaluation/units/255>

73 - وقد تبين أن برامج الشمول المالي التي يضطلع بها الصندوق تؤدي دوراً تنظيمياً هاماً في بناء قدرات الهيئات التنظيمية وجهات تقديم الخدمات المالية وأصحاب المصلحة في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية في بلدان عديدة. واعتُبر أن الصندوق يؤدي دوراً فريداً في تنمية أسواق التمويل الرقمي لصالح الفقراء على مستويات الاقتصاد الجزئي والمتوسط والكلّي، نظراً لما يتمتع به من خبرة واسعة في المجال التقني وفي مجال التمويل الرقمي إضافة إلى معارفه السياسية. واعتُبر أن الصندوق في وضع جيد يمكنه من تحفيز الجهات الفاعلة في الأسواق المالية على تطوير منتجات وخدمات جديدة من خلال آليات مثل صناديق مجابهة التحديات، على الرغم من أن استخدام السكان ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية للخدمات المالية الجديدة لم يتكامل بالنجاح بالقدر المتوخى في بعض الحالات.

74 - واعتُبر النهج الذي يتبعه الصندوق إزاء التكيف مع المناخ المحلي وثيق الصلة بخطة تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ على الصعيدين الوطني والدولي، مما يدل على أن الصندوق يسد فجوة معينة من خلال الدلالة على الكيفية التي يمكن بها توجيه التمويل الدولي للأنشطة المتعلقة بالمناخ لإتاحته على مستوى الحكومات المحلية.

75 - وعلى الرغم من أن المقيمين اشدوا عموماً بتصميم التدخلات، فقد أوصوا بصب قدر أكبر من التركيز المحدد الهدف على كيفية توسيع نطاق النهج وتكرارها. كما أوصوا بزيادة التركيز على التعاون مع الشركاء الحكوميين لضمان ملكية وتنفيذ وتوسيع نطاق الاستراتيجيات والإصلاح السياساتية والحلول المستحدثة بدعم من الصندوق.

76 - وبوجه عام، تبين أن الصندوق يضطلع بعمله بكفاءة على الرغم من وجود إمكانية للتحسين في مجالات، من بينها ضمان مستويات كافية من ملاك الموظفين في البرامج الجديدة؛ وتوليد البيانات المتعلقة بالنتائج والإبلاغ عنها وإدارتها، لا سيما على مستوى النواتج.

رابعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: آفاق المستقبل

77 - يدل أداء الصندوق في تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021 على أنه وكالة تتطور باستمرار لمواجهة التحديات الجديدة. ويزداد الطلب من الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين للحصول على ما يقدمه من دعم، وقد شهد عام 2019 أعلى مستوى من تعبئة الموارد وتقديم الخدمات على الإطلاق. ويفضل ولايته الفريدة في مجال الاستثمار وتركيزه على توفير التمويل للجهات الأكثر احتياجاً، فإن الصندوق في وضع جيد يمكنه من سد هذه الفجوة الحرجة في الهيكل المالي الدولي وزيادة دعمه لأقل البلدان نمواً ومنظمة الأمم المتحدة من أجل توجيه التمويل نحو تحقيق نتائج التنمية المستدامة خلال عقد العمل.

78 - وتعرض أقل البلدان نمواً لأشد مخاطر جائحة COVID-19 ويشهد الصندوق بالفعل زيادة في الطلب على الدعم الذي يقدمه. والصندوق مهياً للاستجابة بالقدر المناسب من التمويل المرن، مع الالتزام بضمان مواصلة تعبئة قوية للموارد حتى تتمكن البرامج من استئناف عملها بقدرات معززة عندما تخف حدة الأزمة الحالية. وستظل قدرات الصندوق في مجالي العرض والاستجابة نشطة طوال هذه الفترة، وستستكمل في الوقت الحقيقي حالما تصبح الآثار والاحتياجات أكثر وضوحاً.

79 - وفي السنة المقبلة، سيعمل الصندوق على توفير دعم وثيق للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً من أجل تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً وكفالة الأخذ بإطار فعال لتوفير التمويل للجهات الأكثر احتياجاً في سياق أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل دعم أقل البلدان نمواً في إطار الخطة الجديدة، بما في ذلك من أجل تحقيق الانتقال السلس للبلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً.

80 - وأخيراً، سيواصل الصندوق توسيع نطاق شراكاته. وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، هذا يعني تعميق التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى للاستفادة من ولاية الصندوق الفريدة في مجال الاستثمار من أجل تسريع خطى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيسعى الصندوق إلى إقامة شراكات استراتيجية مع الشركاء الإنمائيين التقليديين والجدد على حد سواء لإيجاد حلول يمكن أن توفر التمويل للجهات الأكثر احتياجاً في أقل البلدان نمواً دعماً لتقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي سياق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. وسيواصل الصندوق العمل مع الجهات المستثمرة في المجالات ذات الأثر والمؤسسات المالية، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة الذي دعا إليه الأمين العام، من أجل إيجاد طرق مبتكرة لإتاحة وصول التمويل العام والخاص إلى أسواق أقل البلدان نمواً.